

مراحل إبرام وتنفيذ عقود الـ B.O.T

الباحثة/ فاطمة أحمد عثمان دياب

باحثة لدرجة الدكتوراه - كلية الحقوق - جامعة عين شمس

مراحل إبرام وتنفيذ عقود الـ B.O.T

الباحثة/ فاطمة أحمد عثمان دياب

الملخص

نظراً لأهمية المشروعات المقامة بنظام الـ B.O.T وامتدادها لمدد طويلة فإن الدولة المضيفة تتبع مجموعة من الإجراءات التي تراها ضرورية ولازمة لاختيار الشركة التي سوف تقوم بإنشاء المشروع وتشغيله، وعلى ذلك تبدأ الدولة المضيفة بتحديد المشروعات والمرافق التي تحتاج إليها بصورة ملحة، ثم تقوم بعد ذلك بعمل دراسة الجدوى المبدئية للمشروع وأعداد كراسة الشروط متضمنة المواصفات الفنية ومعايير الجودة المطلوبة، ثم تقوم بالإعلان عن المناقصة وتلقى العروض المختلفة والتي تدخل في مفاوضات أفضلها للوصول إلى أفضل الشروط تحقيقاً للمصلحة العامة، وأخيراً تنتهي هذه المرحلة بإبرام العقد مع الشركة التي رسا عليها العطاء ونجحت معهم المفاوضات وفقاً للقواعد والإجراءات التي وضعها المشرع.

وعلى هدى ما تقدم فقد تم تقسيم هذا البحث إلى ثلاث مباحث: خصصنا المبحث الأول: الإجراءات السابقة على التعاقد بنظام الـ B.O.T وتناولنا في المبحث الثاني: تنفيذ عقد الـ B.O.T. واستعرضنا في المبحث الثالث: طرق تنفيذ عقود الـ B.O.T.

Stages of conclusion and implementation of B.O.T contracts

Fatma Ahmed Osman deyab

Summary

In view of the importance of projects established by the B.O.T system and their extension for long periods, the host country follows a set of procedures that it deems necessary and necessary to choose the company that will establish and operate the project, and accordingly the host country begins by identifying the projects and facilities that it urgently needs, and then takes action The initial feasibility study of the project and the preparation of the specifications document, including the required technical specifications and quality standards, then you announce the tender and receive the various offers, which enter into negotiations for the best of them to reach the best conditions in order to achieve the public interest, and finally this stage ends with the conclusion of the contract with the company that won the bid and the negotiations succeeded with them According to the rules and procedures set by the legislator.

Based on the above, this research has been divided into three sections:

We devoted the **first topic**: the procedures prior to contracting with the B.O.T system, and we dealt in the **second topic**: the implementation of the B.O.T contract. In the **third topic**, we reviewed: Methods of implementing B.O.T contracts.

المبحث الأول

الإجراءات السابقة على التعاقد بنظام الـ B.O.T

تقوم الجهة الإدارية بمجموعة من الإجراءات قبل طرح المشروع للتعاقد بنظام B.O.T وتتمثل هذه الإجراءات في تحديد المشروع والتي تعد البداية المنطقية والضرورية للقيام بمشروع من مشروعات البنية الأساسية بنظام الـ B.O.T وفي الغالب تقوم الحكومة بهذه المهمة عن طريق أجهزتها التخطيطية والتي تنتبأ بمعدلات الطلب على خدمة معينة كالكهرباء والمياه والصرف الصحي والنقل....، ثم تقوم بتحديد أولويات هذه الخدمات في الخطة العامة للدولة، ثم تقوم الحكومة في خطوة تالية بعمل دراسة جدوى للمشروع المقترح للوقوف على حقيقة التكاليف الإجمالية للمشروع وكذلك التدفقات النقدية المتوقعة.

وعلى هذا فإننا سوف نقسم هذا المبحث للمطالب الآتية:

المطلب الأول: قيام الجهة الإدارية بتحديد المشروع وإعداد دراسة الجدوى.

المطلب الثاني: إعداد ملف المناقصة وتلقي العروض.

المطلب الأول

قيام الجهة الإدارية بتحديد المشروع وإعداد دراسة الجدوى

أولاً: تحديد المشروع من قبل الجهة الإدارية:

تعد هذه المرحلة نقطة البداية بالنسبة لمشروعات الـ B.O.T حيث تقوم الجهة الإدارية أو الهيئة المعنية بمرفق ما بتحديد إحتياجاتها من المشروعات والمرافق التي يمكن أن تقام بنظام الـ B.O.T⁽¹⁾.

وإذا كانت القاعدة العامة أن الجهة الحكومية هي التي تقوم بتحديد المشروع المزمع إقامته بأسلوب الـ B.O.T بتقدير الطلب على خدمات مشروعات البنية الأساسية ممثلة

(1) د. هاني صلاح سري الدين، التنظيم القانوني والتعاقد لمشروعات البنية الأساسية الممولة عن طريق القطاع الخاص - الطبعة الأولى ٢٠٠١ - دار النهضة العربية، ص ١٧٨.

في الطرق والجسور والكهرباء والطاقة وغيرها خلال فترة زمنية مقبلة، غير أن ذلك لا يمنع من قيام الشركات المعنية بمثل هذه المشروعات بتقديم إقتراح إلى الجهات الحكومية المعنية لإنشاء مثل هذه المشروعات وإبداء الرغبة في تحمل مشاكل تمويلها وفقاً لنظام ال B.O.T^(٢).

وإذا ما إنتهت مرحلة تحديد المشروعات المزمع إقامتها بأسلوب ال B.O.T سواء أكانت بناءً على عمل من قبل السلطة المختصة أم بناءً على إقتراح من المستثمرين، تأتي بعد ذلك مرحلة أخرى وهي إعداد دراسة الجدوى المبدئية.

ثانياً: إعداد ملف المناقصة وتلقي العروض:

عرف البعض دراسة الجدوى بأنها " مجموعة الأسس العلمية المستمدة من علوم الاقتصاد والمحاسبة وبحوث العمليات التي تستخدم في جميع البيانات، ودراساتها أو تحليلها بقصد التوصل إلى نتائج تحديد مدى صلاحية هذه المشروعات من عدة جوانب قانونية وتسويقية وبيئية ومالية واجتماعية"^(٣).

وتشمل دراسة الجدوى في هذه المرحلة دراسة الجدوى المالية للمشروع بدارسة التكاليف المبدئية للمشروع بما في ذلك الأرض والمعدات والآلات وغيرها وكذلك دراسة مدى ربحية المشروع لأن هذه المشروعات إذا لم تكن تحقق درجة ربحية معقولة فإن ذلك سوف يؤدي إلى إحجام المستثمرين عنها.

كما تشتمل دراسة الجدوى المبدئية كذلك دراسة الجدوى الإجتماعية للمشروع وذلك بالتنبؤ بالتعريف المتوقع للخدمة وأنها في حدود دخل المستهلك العادي ومراعاة البعد الإجتماعي للمشروع والتحقق مما إذا كان المشروع سوف يسهم في تكوين قاعدة صناعية جديدة وخلق فرص عمل جديدة ومستمرة^(٤)

وكذلك إعداد دراسة جدوى لمساحة أرض المشروع والتأكد من خلوها من الموانع القانونية مع إتاحة الفرصة للمستثمر لإختبار صلاحية الأرض المخصصة لإقامة المشروع، وتهدف دراسة الجدوى المبدئية إلى توفير المعلومات اللازمة لإتخاذ القرار

(٢) د. عبد القادر محمد عبد القادر، دراسة الجدوى التجارية والاقتصادية والاجتماعية مع مشروعات البوت- الطبعة الثانية ٢٠٠١، ص ٦٥٠ وما بعدها.

(٣) د. محمد شوقي شادي، الجدوى الاقتصادية للمشروعات الاستثمارية، دار الفكر العربي ١٩٨٤، ص ٧.

(٤) د. هاني صلاح سري الدين، التنظيم القانوني والتعاقد، مرجع سابق، ص ٨٧ وما بعدها.

الخاص بإنشاء المشروع بعد التعرف على كافة الجوانب الخاصة بالمشروع^(٥) ويقع على الجهات الحكومية مسئولية عمل دراسة الجدوى هذه حيث أن الجهة الحكومية هي صاحبة المصلحة الأساسية في عمل تلك الدراسة لأن الدعوى إلى مشروع عديم الجدوى الإقتصادية يعني إجماع المستثمرين والشركات ذات السمعة العالمية من الدخول في المشروع وهو ما يؤدي بالضرورة إلى إجماع البلوك ومؤسسات التمويل عن المساهمة في تمويل المشروع وهذا ما ينعكس بدوره على سياسة الدولة وعلى أهدافها الاستراتيجية في إقام مشروعات البنية الأساسية وتشديد المرافق الحيوية وجذب المستثمرين إليها^(٦). وقد لا يتوافر للحكومة المضيفة لمشروعات الـ B.O.T الخبرة الكافية لعمل دراسة الجدوى هذه خاصة وأن نظام الـ B.O.T نظاماً حديثاً نسبياً في هذه الحالة ليس هناك أي حرج على الحكومة أن تستفيد من تجارب الدول الأخرى التي سبقتها، كما يمكن الاستعانة بالخبراء والاستشاريين المتخصصين سواءً في ذلك الأجانب أو الوطنيين في كافة الجوانب المالية والتقنية والقانونية المتعلقة بالمشروع^(٧).

وإذا كانت الحكومات المعنية هي التي يقع عليها إقامة هذه الدراسة فإن ذلك لا يمنع شركة المشروع أيضاً من إجراء مثل هذه الدراسة للوقوف على الكفاية الاقتصادية للمشروع وقياس مدى ربحيته من وجهة نظر شركة المشروع ومدى حجم التدفقات النقدية المنتظرة من المشروع^(٨).

المطلب الثاني

إعداد ملف المناقصة والإعلان عنها وتلقي العروض

تنقسم هذه المرحلة إلى مرحلتين فرعيتين:-

أولاً: مرحلة إعداد ملف المناقصة والإعلان عنها:

تتعلق عقود الـ B.O.T بالعديد من المشروعات العملاقة في مجالات مختلفة مثل محطات إنتاج الطاقة الكهربائية وإنتاج وتوزيع المياه، وجمع ومعالجة النفايات، وكذلك إنشاء المطارات، وإنشاء وتوسيع المواني والسكك الحديدية وشبكات المترو داخل المدن

(٥) ماهر محمد احمد حامد، النظام القانوني لعقد البوت الـ bot، جامعة المنصورة كلية الحقوق، ص ٧٢.

(٦) د. هاني صلاح سري الدين، التنظيم القانوني والتعاقد، المرجع السابق، ص ٧٩

(٧) المستشار معتز كامل مرسي، تجربة الكهرباء في المشروعات المنفذة بنظام الـ B.O.T، بحث منشور ضمن مجموعة دراسات أصدرتها أكاديمية السادات للعلوم الإدارية فرع الدقهلية عام ٢٠٠٠، ص ٣.

(٨) ماهر محمد حامد احمد، مرجع سابق، ص ٧٣.

والطرق السريعة ذات الرسوم المرورية والاتصالات.... إلخ^(٩)، لذا فإن هذه المشروعات غالباً ما يتم إبرامها عن طريق مناقصات دولية بيد أنه ليس هناك ما يمنع أن تكون المناقصة داخلية، وفي كل الأحوال يجب على الجهة الإدارية المعنية بالتعاقد أن تعد ملفاً للمناقصة (كراسة الشروط)^(١٠)، وفي الغالب ما تتضمن كراسة الشروط أو ملف المناقصة الجوانب الفنية للمشروع المرتبطة بوصف المشروع ومتطلباته^(١١)، فضلاً عن

البيانات الآتية:

١. مدة الإلتزام ومدة الإنتهاء من بناء المشروع.
 ٢. التكنولوجيا الواجب إستخدامها والمواصفات الفنية التي يجب تنفيذ المشروع وفقاً لها.
 ٣. إتفاقية شراء المنتجات أو الخدمات التي يقدمها المشروع.
 ٤. كيفية تحويل دخول المشروع المالية ومدى إمكانية تحويلها إلى عملات أجنبية أخرى.
 ٥. القانون الواجب التطبيق وطرق حل المنازعات.
 ٦. بيان قواعد تحديد أسعار خدمات ومنتجات المشروع^(١٢).
- وكذلك بيان الدعم الحكومي وشكل هذا الدعم إن وجد كما يجب أن تستوفي كراسة الشروط أو ملف المناقصة على المعايير الدولية كما يجب أن تكون صياغتها دقيقة ومتوازنة بالقدر اللازم لجذب ثقة الشركات العالمية المتخصصة وإلا سوف يؤدي إلى إحجام تلك الجهات كما قد تؤدي إلى المزيد من المفاوضات والتعديلات وهو الأمر الذي قد يستغرق سنوات طويلة مما قد يؤثر على جدوى المشروع، كما يجب أن تشمل كراسة الشروط كذلك على الأسس والمعايير التي على أساسها تقييم العطاءات المختلفة^(١٣).
- القاعدة العامة في إجراءات التعاقد في العقود الإدارية هي قيام الجهة الإدارية بالإعلان عن المناقصة والذي يعني قيام الجهة الإدارية بدعوة كافة المقاولين والمتعهدين الراغبين في التعاقد مع الإدارة وبيان الشروط الموضوعية التي يتم بمقتضاها التقدم

(٩) Christan (B), la gestion deleguee des services publiques dans le monde concession ou B.O.T.. P. 100

(١٠) د. جابر نصار، عقود الـ B.O.T، دار النهضة العربية، ٢٠٠٢، ص ١١٣، وما بعدها.

(١١) د. هاني صلاح سري الدين، التنظيم القانوني والتعاقد، مرجع سابق، ص ١٠.

(١٢) د. سامي عبد الباقي أو صالح، البدائل القانونية لترسية مشروعات البنية الأساسية، دراسة خاصة لترسية المشروعات المنفذة وفقاً لآلية B.O.T، مركز التنمية الإدارية بكلية الحقوق جامعة القاهرة

بتاريخ ٩ ابريل، نيسان ٢٠٠٥م، ص ١٥.

(١٣) د. هاني صلاح سري الدين، التنظيم القانوني، مرجع سابق، ص ٨١.

بالعروض إلى الجهة الإدارية والإعلان عن إجراء مناقصة أو مزيدة أو ممارسة ليس إلا مجرد دعوة إلى التعاقد وأن التقدم بالعطاءات وفقاً للمواصفات والاشتراطات المعلن عنها هو الإيجاب الذي ينبغي أن يتلقى عنده قبول الإدارة لينعقد العقد^(١٤).

وفي مجال العقود المبرمة بنظام البوت الـ B.O.T في مصر نجد أن الجهات الإدارية قد التزمت بالإعلان عن المناقصة ويعد مبدأ الإعلان من أهم المبادئ التي تحرص عليها كل التشريعات ويهدف إلى إنتقاء الإدارة لأفضل المستثمرين سواء في النواحي الفنية أو النواحي المالية هذا وقد أكدت كل القوانين التي تنظم مشروعات الـ B.O.T في مصر على وجوب إبرام عقود الـ B.O.T في إطار من المنافسة والعلانية^(١٥).

ثانياً: مرحلة تلقي العروض: تنقسم هذه المرحلة بدورها إلى مرحلتين فرعيتين:

المرحلة الأولى: تلقي العروض المبدئية وطلب التأهيل:

بعد الإعلان عن المناقصة في الصحف ووسائل الإعلان تأتي المرحلة التالية وهي تلقي العروض وهذه العروض قد تكون عروضاً مبدئية، وفي هذا الصدد لا تسعى الجهة الطارحة للمناقصة كما هو الحال بالنسبة للمشروعات التقليدية إلى تلقي أكبر عدد من العروض بل إنها تسعى إلى تقديم عدد محدود من المستثمرين بعروض محدودة وجادة مما قد يسهل على الجهة الإدارية المتعاقدة مهمة اختيار أفضل العروض لتنفيذ المشروع، أما تقدم عدد كبير من المستثمرين فقد يصعب مهمة الجهة الإدارية في تحديد أي العروض أفضل سواء من حيث المقدرة أو الجدية^(١٦).

وتعمل الدولة للوصول إلى صاحب العرض الأفضل على إتباع ما يسمى بتأهيل العروض أو توصيف أو تصنيف العروض بمعنى استبعاد العروض المقدمة من مشروعات لا تتمتع بالمقدرة الفنية أو المالية أو التكنولوجية اللازمة لتنفيذ المشروع وكذلك العروض المقدمة من مشروعات لا تتمتع بسمعة عالمية أو تتمتع بسمعة عالمية سيئة^(١٧) وكذلك استبعاد العروض المقدمة من شركات ليست لديها الخبرة الكافية وتبقى من ناحية أخرى على العروض التي توافرت فيها الشروط المطلوبة، وتجدر الإشارة إلى

(١٤) د. جابر جاد نصار، عقود الـ B.O.T، مرجع سابق، ص ١١٧.

(١٥) د. جابر جاد نصار، عقود الـ B.O.T، المرجع السابق، ص ١١٧.

(١٦) د. عبد القادر محمد عبد القادر، دراسات الجدوى التجارية، مرجع سابق، ص ٦٥٢.

(١٧) د. سامي عبد الباقي أو صالح، البدائل القانونية لترسيه مشروعات البنية الأساسية، مرجع سابق،

أن هناك مجموعة من المعايير التي يمكن الإعتماد عليها للإبقاء على بعض العروض وإستبعاد البعض الآخر وهي:

- السمعة العالمية الجيدة للشركات المتقدمة بعروضها.
- القدرات المالية والتكنولوجية للشركات المختلفة.
- حجم الأعمال التي قام بها مقدمو العروض والمسندة إليهم مستقبلياً.
- قدرة الشركات والمستثمرين المتقدمين بعروضهم من حيث عدد وسعة المعدات ونوعيتها وما هو متاح منها للعمل في تنفيذ المشروع.
- حجم وقدرة الطاقة البشرية المقترح إستخدامها في المشروع المقترح وسابقة الخبرة لهم^(١٨).

المرحلة الثانية: تقديم العطاءات النهائية (تلقي العروض):

بعد مرحلة التأهيل وإستبعاد العروض غير المناسبة سواء من الناحية الفنية أو من الناحية المالية يتم دعوة المستثمرين (أفراد أو شركات أو إتحاد شركات) غير المستبعدين لتقديم عطاءاتهم النهائية.

والقاعدة العامة أن تقديم العطاء يجب أن يكون مطابقاً للقيود والمواصفات والشروط الفنية التي أعلنتها جهة الإدارة، ويجب على مقدم العطاء أن يتقيد بالمواعيد والإجراءات التي حددتها جهة الإدارة الداعية إلى التعاقد^(١٩)، كما يجب على صاحب العطاء أن يلتزم بعطائه خلال المدة المحددة من قبل الجهة الإدارية وحتى يتم البت في العطاء، وبعد تقديم العطاء بمثابة الإيجاب الصادر من جانب مقدم العطاء^(٢٠) ويجب أن يتضمن العطاء المقدم تحديد مصادر التمويل وذلك بموجب خطة تمويلية تحدد هذه المصادر وتوضح الضمانات التي تكفل تنفيذها وكذلك الرسومات الخاصة بالمشروع وكيفية تنفيذه ووقت تنفيذه^(٢١).

وتقديم هذه العروض أو العطاءات قد يتم من خلال مشروع أو شركة بصورة منفردة وقد يكون من خلال إتحاد شركة في شكل كونسورتيوم وهذا هو الغالب في عقود الـ B.O.T نظراً لضخامة مشروعاتها^(٢٢).

(١٨) د. سامي عبد الباقي أبو صالح، البدائل القانونية، مرجع سابق، ص ١٥.

(١٩) د. جابر نصار، عقود الـ B.O.T، مرجع سابق، ص ١٢١.

(٢٠) د. ماجد راغب الحلوي، القانون الإداري، دار المطبوعات الجامعية، طبعة ١٩٨٧، ص ٥٨٤.

(٢١) د. أحمد سلامة بدر، العقود الإدارية وعقود الـ B.O.T، دار النهضة العربية، ٢٠٠٣، ص ٣٧٦.

(٢٢) ماهر محمد حامد احمد، المرجع السابق، ص ٨٧.

ولضمان جدية العطاء يرفق مقدم العطاء عطائه، بتأمين وفي حالة رفض العطاء يجب رد التأمين إلى أصحاب العطاءات دون التوقف على طلبهم أما إذا رجع مقدم العطاء عن عطائه خلال المدة المحددة في الإعلان فيتم مصادرة التأمين المرفق بالعطاء^(٢٣).

المطلب الثالث

مرحلة البت في العطاءات وإبرام العقد

بعد إنتهاء مرحلة العروض النهائية تأتي المرحلة الأخرى وهي مرحلة إرساء العطاء وإبرام العقد، وعلى ذلك سوف نقسم هذا المطلب إلى الفرعين الآتيين:
أولاً: مرحلة البت في العطاءات واختيار شركة المشروع.
ثانياً: مرحلة المفاوضات وإبرام العقد.

أولاً: مرحلة البت في العطاء واختيار شركة المشروع

الخطوات الأخيرة في هذه المرحلة هي مرحلة تقييم العطاءات أو العروض المقدمة للبت فيها على أن يكون البت في المناقصات المختلفة عن طريق لجننتين أحدهما لفتح المظاريف والأخرى للبت في العطاءات وعليه سوف نتناول تشكيل كل لجنة من هاتين اللجنتين وكيفية عملها وذلك على النحو الآتي:-

أولاً: لجنة فتح المظاريف

سوف نتطرق عن تشكيل واختصاصات هذه اللجنة وكما يأتي:

١- التشكيل

تشكل هذه اللجنة بقرار يصدر من السلطة المختصة ويرأس هذه اللجنة موظف تناسب درجته ومكانته مع أهمية المناقصة وعضوية كل من ممثل عن الجهة الطالبة، وعضو قانوني، وعضو فني، وعضو مالي وكلا من مدير إدارة المشتريات أو من ينوبه ويحضر اللجنة مندوب عن إدارة الحاسبات ليتسلم التأمينات ويجوز أن ينص القرار على ضم عضو آخر أو أكثر إلى هذه اللجنة. ومثال على هذا المعنى في تشكيل لجنة فتح المظاريف في عقود الـ B.O.T فقد ترأس اللجنة الخاصة بفتح المظاريف الخاصة بعملية المناقصة في عقود الـ B.O.T لتشغيل ميناء العين السخنة في مصر والذي أبرم بين

(٢٣) د. جابر نصار، المناقصات، دراسة مقارنة في القانون المصري والفرنسي والقانون النموذجي للأمم المتحدة، الطبعة الثانية ٢٠٠٢، دار النهضة العربية، ص ١٢٦.

الهيئة العامة لموانئ البحر الأحمر وشركة تنمية ميناء شمال العين السخنة السيد الريان رئيس قطاع النقل البحري بالإسكندرية^(٢٤).

٢- الاختصاصات:

تكون مهمة هذه اللجنة كما هو وارد من تسميتها منحصرة في فتح مظاريف العطاءات المقدمة تمهيداً لفحصها والتأكد من استيفائها للشروط المعلن عنها^(٢٥). وعلى هذه اللجنة التثبت من الحالة التي وردت عليها العطاءات وإثبات عدد المظاريف في محضر فتح المظاريف^(٢٦)، ويقوم رئيس لجنة فتح المظاريف بفتح هذه المظاريف في تمام الساعة ١٢ ظهراً من اليوم المحدد لفتح هذه المظاريف.

ثانياً: لجنة البت:

١- التشكيل:-

تشكل لجنة البت أيضاً بقرار من السلطة المختصة ويترأسها موظف مسئول وعضوية عناصر قانونية وفنية ومالية وذلك على حسب أهمية وطبيعة التعاقد، ويجب أن يشترك في عضوية هذه اللجنة من تنتدبه وزارة المالية^(٢٧).

٢- عمل لجنة البت:

بعد تقديم العروض المختلفة تمكث الحكومة على تقييم كافة العروض التي تقدمت بها الشركات أو المتنافسين المختلفين ثم بعد ذلك تختار أفضل العروض^(٢٨). وفي الغالب ما تعتمد الحكومة في هذه المرحلة على مجموعة من الاستثماريين الماليين والفنيين والقانونيين نظراً لأن الغالب ما تكون العطاءات المقدمة متباينة ومختلفة بشدة عن بعضها البعض لذا فإن المقارنة بين العطاءات العروض لا يكون أمراً ميسوراً

^(٢٤) المحاسب، محمود محمد عثمان خضر، تجربة الهيئة العامة لموانئ البحر الأحمر في تشغيل ميناء شمال العين السخنة بنظام الـ B.O.T، بحث مقدم إلى، مؤتمر مشروعات البنية الأساسية للمشاريع الممولة من القطاع الخاص شرم الشيخ ٢٩-٣٠ سبتمبر/ أيلول ٢٠٠١، ص ٣.

^(٢٥) د. محمد سعيد حسين أمين، العقود الإدارية، دار النهضة العربية، ط ٢٠٠٣، ص ٤٩.

^(٢٦) علاء محي الدين مصطفى أبو أحمد، "التحكيم في العقود الإدارية ذات الطابع الدولي"، رسالة دكتوراه، حقوق القاهرة، ص ١١٣ وما بعدها.

^(٢٧) د. عبد القادر محمد عبد القادر، دراسة الجدوى، مرجع سابق، ص ٦٥٠.

^(٢٨) د. عبد القادر محمد عبد القادر، دراسة الجدوى، مرجع سابق، ص ٦٥٣.

بل يحتاج إلى وجود خبراء متمرسين إلى جوار الحكومة وهي تقوم بعملية التقييم النهائي^(٢٩).

أما في عقود الـ B.O.T فإن عملية التقييم لا تعتمد على السعر فقط بل يدخل إلى جواره عناصر أخرى كالتقييم الفني للتصميم والتكنولوجيا المستخدمة، والتدريب، ومصادر التمويل، وما يرتبط بذلك من عدم استهلاك العملة الأجنبية في السوق المحلية وحجم المكونات المحلية التي تدخل ضمن أصول المرفق ولهذا يجب أن يحدد في مستندات العطاء وعلى نحو قاطع أسس الاختيار والدرجة التي تعطى لكل عنصر^(٣٠).

ثانياً: مرحلة المفاوضات وإبرام العقد:

بعد عملية فتح المظاريف وتقييم العروض واختيار أفضلها من جميع النواحي (المالية- الفنية) لا ينتهي الأمر عند هذا الحد بل تدخل الدولة (الجهة الإدارية المعنية) في عملية طويلة من المفاوضات، وذلك في محاولة منها للوصول إلى أفضل الشروط تحقيقاً للمصلحة العامة، ومرحلة المفاوضات في عقود الـ B.O.T ليست مرحلة عابرة بل هي في غاية الأهمية لأنه قد يترتب عليها أحد أمرين إما مع الشركة التي رسا عليها العطاء وإما أن تنتهي بعدم إتمام إجراءات إتمام التعاقد مع تلك الشركة^(٣١).

ويؤكد الواقع العملي ذلك، ففي مشروعات الـ B.O.T والخاصة بالمنطقة الصناعية بغرب خليج السويس لم يتم إبرام العقد حيث توقف العقد عند مرحلة المفاوضات بين الجهة الإدارية وبين الشركة التي رسا عليها العطاء وفشلت المفاوضات ولم يتم إبرام العقد.

وقد ذهب البعض على تعريف المفاوضات بأنها عبارة عن "تبادل الإقتراحات والمساومات والمكاتبات والتقارير والدراسات الفنية بل والإستشارات القانونية التي يتبادلها أطراف التفاوض ليكون كل منهم على بيئة من أفضل الأشكال القانونية التي تحقق مصلحة الأطراف وما يسفر عنه الإتفاق من حقوق والتزامات لطرفيه". كما عرفها بعض فقهاء القانون المدني بأنها "كل ما يصدر عن أحد الطرفين متصلاً بعلم الطرف الآخر فيكون متعلقاً بتكوين تصور مشترك لعقد يسعيان إلى إبرامه"^(٣٢).

(29) UNIDO B.O.T, Guidelines, op.cit. p24.

(٣٠) د. هاني صلاح سري الدين، التنظيم القانوني والتعاقد، مرجع سابق، ص ٨٢.

(31) Doanh (D) "les rapports Entre la socite.....Art. precite. p. 895.

(٣٢) د. محمد حسين عبد العال، التنظيم الاتفاقي للمفاوضات العقدية، دراسة تحليلية مقارنة للوسائل القانونية لتأمين المفاوضات في عملية التجارة الدولية، دار النهضة العربية لسنة ١٩٩٨، ص ١٠

وتتضمن عقود B.O.T في الغالب تكنولوجيا متقدمة وخبرات فنية ومعرفة عالية، كما أنها قد تمتد لفترات زمنية طويلة، لذا يحرص طرفي العقد على الدخول في مفاوضات قد تستمر لفترات زمنية تستتبع في الغالب تكاليف باهظة. كما يحرص طرفي العقد وبالأخص شركة المشروع على تأمين هذه المفاوضات للاطمئنان على نجاحها وبلوغ غايتها بإبرام العقد النهائي ويكون ذلك بإبرام عقد تمهيدي أو ما يسمى بالعقد السابق، مما يحقق للطرفين نوع من إستثمار الوقت والإستقرار والثقة فيما بينهما يجعلهما في مركز أفضل يزيد من فرص إبرام العقد النهائي^(٣٣).

وبإنهاء عملية التفاوض تكون أمام أحد الاحتمالات الآتية: -

الأول: إما قبول مقدم العطاء النزول عن تحفظاته كلها وهنا تكون الإدارة قد وصلت إلى أفضل ما تتمناه، إذ وصلت إلى أفضل عطاء من الناحية المالية والفنية وبدون تحفظات ولا يكون أمامها من سبيل في هذه الحالة سوى إبرام العقد مع صاحب هذا العطاء الفائز^(٣٤).

الثاني: إذا ما أصر مقدم العطاء على عدم النزول عن تحفظاته كلها أو بعضها فلا يكون أمام جهة الإدارة إلا أحد أمرين: -

أ- قبول التعاقد مع صاحب هذا العطاء على الرغم من عدم نزوله عن تحفظاته وهنا تعد التحفظات جزءاً من العقد.

ب- رفض التعاقد مع مقدم العطاء الأقل المقترن بتحفظات حيث لا تجبر الإدارة على التعاقد مع من لا ترغب والتعاقد مع من يليه في ترتيب العطاءات.

الثالث: وهو إتجاه الإدارة على إلغاء المناقصة والنظر إلى طرح العملية بإجراءات

أخرى أو حتى بوسائل أخرى غير المناقصة العامة.

وبإنهاء هذه المرحلة بنجاح يتم دعوة المستثمر أو الشركة التي رسا عليها العطاء ونجحت معها المفاوضات إلى توقيع الإتفاقية النهائية بشأن المشروع المزمع القيام به وتدخل شركة المشروع التي رسا عليها العطاء في العديد من الإتفاقيات الفرعية سواء مع المقاولين أو الموردين وكذلك مع جهات التمويل المتعددة وتنتهي هذه المرحلة بالبداية في تنفيذ المشروع وذلك ببداية مقاول التشييد بأعمال التشييد الفعلية للمشروع.

(٣٣) د. محمد حسين عبد العال، المرجع السابق، ص ٨٣ وما بعدها.

(٣٤) د. جابر جاد نصار، المناقصات، مرجع سابق، ص ١٤٤.

المبحث الثاني

تنفيذ عقود الـ B.O.T

بعد الإنتهاء من مرحلة إبرام العقد بين السلطة المختصة بإبرامه وفقاً لقانون الدولة المضيفة وشركة المشروع التي رسا عليها المشروع، وبعد الإنتهاء كذلك من إبرام الإتفاقيات المتعددة سواء في ذلك إتفاقية المشروع الرئيسية أو الإتفاقيات الأخرى الفرعية والتي قد تبرمها شركة المشروع مع أطراف خارجية كالبنوك والمؤسسات التمويلية المتعددة أو الموردين أو المقاولين وغيرهم.

يتم مشروع الـ B.O.T بالعديد من المراحل بدءاً بمرحلة التشييد التي تبدأ من لحظة إبرام العقد النهائي مع شركة المشروع وهذه المرحلة قد تمتد لفترة زمنية طويلة نسبياً، قد تصل إلى ثلاثة سنوات، ثم تأتي بعد ذلك مرحلة التشغيل أو استغلال المشروع من قبل شركة المشروع والتي تستمر بالطبع لفترة زمنية أطول من مدة التشييد إذ تمتد إلى ما يصل الـ ٩٩ عاماً مدة العقد وتقوم خلالها شركة المشروع بتشغيل المشروع إما بنفسها أو عن طريق مشغل، كما تقوم بصيانته وتحصيل الرسوم من جمهور المنتفعين بخدمات المشروع لتغطي بذلك نفقات رأس المال مع تحقيق هامش الربح المنتظر، ومن ثم تأتي مرحلة أخيرة وهي مرحلة نقل الملكية حيث تنقل الشركة أصول المشروع إلى الدولة المضيفة بحالة جيدة.

وعليه فقد تم تقسيم هذا المبحث إلى ثلاثة مطالب:

المطلب الأول: مرحلة تشييد المشروع.

المطلب الثاني: مرحلة استغلال المشروع.

المطلب الثالث: مرحلة نقل ملكية المشروع إلى الدولة.

المطلب الأول

مرحلة تشييد المشروع

تمثل مرحلة التشييد أولى مراحل مشروعات الـ B.O.T ويرمز لها بالرمز (B) وهو اختصاراً لكلمة Build بمعنى يبنى أو يشيد وتبدأ هذه المرحلة منذ إنتهاء مرحلة إرساء العطاء وإبرام عقد الـ B.O.T مع الشركة التي وقع عليها الإختيار. وفي هذه المرحلة تعهد شركة المشروع إلى مقاول التشييد بمهمة تشييد وبناء المشروع وفقاً للمواصفات القياسية المتفق عليها في عقد الـ B.O.T (اتفاقية المشروع) بين الجهة الإدارية وشركة المشروع.

وتمتد هذه المرحلة في الغالب ما بين عامين أو ثلاثة أعوام وهي مدة قصيرة بالمقارنة بمدة التشغيل الفعلية للمشروع⁽³⁵⁾ إلا أنها قد تمتد في بعض الحالات الأخرى إلى نحو عشر سنوات وذلك في المشروعات العملاقة كمشروعات إنشاء السدود المائية⁽³⁶⁾.

ويكون تشييد المشروع في هذه المرحلة تحت إشراف الجهة الإدارية المعنية في مباشرة أعمال الإشراف على الجودة، وإن كان حق الإشراف والرقابة المقرر لمصلحة الجهة الإدارية لا يعفي شركة المشروع من إلزامها بتحقيق معايير الأداء المتفق عليها⁽³⁷⁾.

وفي هذه المرحلة تحاول كل الأطراف المعنية قدر الإمكان العمل على إنجاز المشروع في الوقت المحدد له دون تأخير.

وتحرص شركة المشروع كل الحرص على إنجاز المشروع قبل الموعد المحدد له في اتفاقية المشروع، وفي كل الأحوال سواء تم الانتهاء من عملية الإنشاء في الموعد المحدد أو قبل هذا الموعد أو بعده يتعين أن يكون التشييد وفقاً للمواصفات الفنية والقياسية والمعمارية المتفق عليها سابقاً في اتفاقية المشروع، وفي الغالب ما يتم الاتفاق على الخطوط العريضة للمواصفات، على أن تقوم شركة المشروع بمسئولية تحديد أساليب التشييد والمعايير التقنية والمواصفات الخاصة وتنفيذها فإذا لم تقوم شركة المشروع بإنهاء الأعمال وفقاً لمعايير الأداء على النحو المرضي فإن شركة المشروع سوف تواجه مخاطرتين:

الأولى: تتمثل في التأخير في بدء مرحلة التشغيل وتحمل الغرامات بسبب عدم الإذعان للمعايير القياسية، وإن كان من الممكن نقل هذه الغرامات سواء كلياً أو جزئياً إلى شركة الإنشاء أو القائم بالتشييد.

الثانية: تتمثل في مخاطر نقص الأرباح وفي تلك الحالة تتحمل شركة المشروع هذه المخاطر ولا يمكن نقلها إلى شركة الإنشاء والتي ينتهي دورها تلقائياً بإنهاء فترة الضمان التي قد لا تتجاوز العامين. لهذا تحرص شركة المشروع على مراعاة المعايير

(35) LONCLE (G): "la Relisation de projets D' ifrastructures: la pproche B.O.T.art precite. P.206.

(36) UNIDO B.O.T Guideline., op.cit p 29.

(37) Zallam (A.K), les contrats interationaux de construction Exploitation- Tranafert, these paris2, 1999, p29

الفنية وكذلك مستوى الأداء المطلوب والمتفق عليه حتى تتخلص من هذه المخاطر وتتجنبها. وتنتهي هذه المرحلة بإتمام إنشاء المشروع وتسليمه إلى شركة المشروع من المقاول حيث تبدأ المرحلة الثانية وهي مرحلة التشغيل.

المطلب الثاني

مرحلة التشغيل

بعد الإنتهاء من عملية التشييد في المرحلة السابقة تبدأ مرحلة جديدة وهي مرحلة لاستغلال أو التشغيل، وعلى عكس مرحلة التشييد تأتي مرحلة الاستغلال أكثر طولاً فقد تصل لمدة تزيد في بعض الأحيان عن ٢٥ عاماً بل قد تصل في بعض العقود إلى نحو ٩٩ عاماً^(٣٨).

وفي هذه المرحلة تقوم شركة المشروع بعملية التشغيل بنفسها وأن كان ذلك فرض نادر الحدوث ففي الغالب ما تعهد شركة المشروع إلى شركة متخصصة للقيام بأعمال التشغيل ويجب أن يكون المشغل في هذه الحالة مهتماً بالمشروع وأن تتوافر فيه الخبرة الكافية للتشغيل ويفضل أن يكون المشغل أحد المستثمرين في الشركة وصفته هذه تجعله يقوم بالتشغيل بشكل أفضل^(٣٩)، ويجب أن يتم التشغيل وفقاً للشروط الواردة في إتفاقية المشروع في عقد الـ B.O.T وكذلك وفقاً لإتفاقية التشغيل بين شركة المشروع والمشغل^(٤٠).

وتقوم شركة المشرع أو المشغل على حسب الأحوال بمهمة التشغيل فضلاً أعمال الصيانة للمشروع لمختلف عناصر المشروع ويتم خلال هذه المرحلة أيضاً نقل التكنولوجيا وتدريب العمال على وسائل التكنولوجيا المتقدمة^(٤١).

وتقوم شركة المشروع بمهمة تحصيل الرسوم وذلك لتغطية نفقات رأس المال وفوائد الفروض على المشروع^(٤٢)، وفي هذه المرحلة يحق للحكومة المضيفة وكذلك للمقرضين

(38) Zallam (A.K), les contrats interationaux de construction Th. Precitee. P.30.
(39) د. احمد رشاد محمود سلام، عقد الإنشاء والإدارة وتحويل الملكية B.O.T فى محال العلاقات الدولية الخاصة: دراسة تحليلية للعقد ومراحل تنفيذه وكيفية تمويله ومخاطره وطبيعته القانونية وقدرته على نقل التكنولوجيا وكيفية تسوية منازعات العقد والقانون الواجب التطبيق القاهرة: دار النهضة العربية، ٢٠٠٤. ص ١٥٧.

(40) د. محمد بهجت الله فايد، إقامة المشروعات الاستثمارية، دار النهضة العربية، ١٩٩٧، ص ٦٤
(41) د. د. جيهان حسن سيد أحمد: عقود البوت والتطور الحديث لعقد الالتزام، دراسة نقدية للنظرية التقليدية، دار النهضة العربية، ط ١، ٢٠٠٢، ص ٥٩.

(42) د. هاني صلاح سري الدين، التنظيم القانوني والتعاقد، مرجع سابق، ص ٨٦

وأصحاب رؤوس الأموال الأصلية أن يحصلوا على تقارير دورية عن سير الأداء في المشروع ومدى كفاءته حتى تضمن كل هذه الأطراف الحصول على حقوقها كاملة وفي المواعيد المحددة ويحق للحكومة أيضا القيام بعمل زيارات ميدانية تفقدية للمشروع للتأكد من أن إدارته وتشغيله و صيانتته وتحصيل إيراداته كلها تتم بأقصى درجة كفاءة ممكنة^(٤٣).

وحتى تضمن شركة المشروع حد أدنى من الإيرادات الشهرية أو السنوية والتي تتمكن من خلالها من الوفاء بنيونها فقد تشترط في العقد الأخذ بأسلوب TAKE OR PAY ومن خلال هذا الأسلوب تضمن شركة المشروع بيع كل إنتاجها أو حد معين منه وبسعر محدد مسبقاً ويسمى البعض هذا النظام بنظام المشتري الأوحد^(٤٤) ويتميز هذا النظام بأنه يجنب شركة المشروع التعامل مع المنفعين مباشرة لأن ذلك سوف يزيد بالطبع من نسبة "عدم الدفع"^(٤٥) وتنتهي هذه المرحلة بإنهاء مدة عقد الـ B.O.T المتفق عليه في العقد، حيث تبدأ شركة المشروع بنقل ملكيته إلى الدولة وذلك في حالة جيدة تسمح باستخدامه من قبل الدولة لفترة طويلة وهذا ما سوف نتناوله في الفرع الثالث.

المطلب الثالث

مرحلة نقل الملكية

وتعد هذه المرحلة هي المرحلة الأخيرة من مراحل مشروعات عقود الـ B.O.T وتبدأ هذه المرحلة بمجرد إنتهاء مدة الإلتزام المتفق عليها في عقود الـ B.O.T^(٤٦) فبانتهاء فترة الإلتزام والتي غالباً ما تكون كافية لتشغيل المرفق وسداد القروض والحصول على الأرباح تقوم شركة المشروع بنقل ملكية المشروع إلى الحكومة^(٤٧) وتتضمن اتفاقية المشروع كافة الأحكام والقواعد الأساسية المرتبطة بنقل أصول المشروع إلى الدولة المضيفة وكذلك الحالة التي يجب أن تكون عليها تلك الأصول وكذلك تدريب العمالة على تشغيل المرفق والضمانات المرتبطة بتنفيذ التزامات شركة المشروع وذلك فيما يتعلق بعملية نقل الأصول والتكنولوجيا والصيانة وتوريد قطع الغيار^(٤٨).

(43) UNIDO BOT Guidelines. op.cit, p.26

(44) GANEM (P.) "Financement de Grands projets internationaux, RDAI. N°2 1997. Prectie, p.261

(45) LONCLE (G): "la Relisation de projets D' ifrastructures...Art. Precite p.206.

(٤٦) خالد محمد عبد الله العطية، النظام القانوني لعقود. التشييد والتشغيل ونقل الملكية، رسالة ماجستير، كلية. الحقوق، جامعة القاهرة ١٩٩٩ ص ١٣٧.

(٤٧) د. أحمد رشاد محمود سلام، مرجع سابق، ص ١٥٧.

(٤٨) د. هالي صلاح سري الدين، مرجع سابق، ص ٨٦.

وبإنتهاء مدة الإلتزام تكون الدولة امام أحد امرين:

الأول: تسلم الحكومة المشروع من شركة المشروع والقيام بتشغيله بنفسها أو بواسطة شركة أخرى تكون تابعة لها.

الثاني: قيام الحكومة بتمديد مدة الإلتزام لمدة أخرى لنفس شركة المشروع.

وهذه هي المراحل التي تمر بها مشروعات الـ B.O.T منذ المراحل التي يتم فيها إبرام العقد وأختيار شركة المشروع وحتى المرحلة الأخيرة والتي يتم فيها نقل ملكية المشروع إلى الدولة مرة أخرى.

المبحث الثالث**مصادر تمويل عقود البنية الأساسية**

يمكن اللجوء إلى أكثر من أسلوب لتمويل هذا النوع من العقود، فقد يتم التمويل اعتمادا على الأرباح التي سيحققها المشروع، والتي تسمح بسداد الديون والفوائد بالكامل من أرباح هذا المشروع، بالإضافة إلى تحقيق ما يصبو إليه المستثمر من الأرباح مقابل تقديم خدماته إلى الدولة أو إلى المستخدمين^(٤٩) وقد يتم التمويل اعتمادا على أصول المشروع، بالإضافة إلى كفالة شخصية، أو عينية من المساهمين، حتى مرحلة إتمام بناء المشروع وتشغيله.

يهدف هذا المبحث إلى إلقاء الضوء على مصادر تمويل عقود (B.O.T)، وهذه المصادر متنوعة؛ فالبنوك أحد المصادر الرئيسية في تمويل هذه العقود، وكذا أسواق رؤوس الأموال، وللمؤسسات الإسلامية والدولية دور لا ينكر، وأخيرا يساهم القطاع العام والقطاع الخاص مساهمة ملموسة.

وسوف نتناول هذه المصادر في خمسة مطالب على النحو التالي: **المطلب الأول:** دور البنوك في تمويل هذه العقود. **المطلب الثاني:** دور أسواق رؤوس الأموال في التمويل. **المطلب الثالث:** التمويل من جانب المؤسسات الإسلامية والدولية. **المطلب الرابع:** التمويل من جانب القطاع العام والخاص.

المطلب الأول**دور البنوك في تمويل عقود (B.O.T)**

نظرا لضخامة هذه المشروعات فإنه يجب توفير قاعدة تمويلية واسعة وقادرة على تغطية حاجة هذه المشروعات، ليس في الأجل القصير فحسب، بل في الأجل المتوسط

(٤٩) انظر:

Haffman, s, project financing loans based on. cash flous and contracts 1989, p.80.

والأجل البعيد، بما يعني ضرورة توفير التمويل بصورة مختلفة، طوال فترة إقامة المشروع، وحتى انتهاء مدة العقد، بما يحتاجه ذلك من نفقات تشغيل وصيانة وتطوير. ولأن هذه المشروعات تعود بالخير على الجميع، ولا تقتصر على فئة محددة، ولأنها تتعلق بالبنية التحتية التي تتميز مشروعاتها بالضخامة وطول عمرها الافتراضي، فإنه من الضروري إقامتها على أعلى المستويات، مما يتطلب مبالغ كبيرة جداً، في إنشائها وإدارتها^(٥٠).

كل هذا يقتضى توفير مصادر تمويل آمنة لهذه المشروعات، آمنة بمعنى قدرتها على تقديم الحجم المطلوب من الأموال، وبمعنى تقديم هذا التمويل بأسلوب آمن لا يؤدي إلى زيادة تكلفة هذه المشروعات عن الحد المعقول، وبمعنى الاطمئنان إلى استمرار التمويل في فترة طويلة دون إحداث تعديلات جوهرية تخل بسلامة العمل بالمشروع.

وقد تطورت أنواع التمويل المتاحة للدول النامية بشكل أساسي منذ اتفاقية بريتون وودر سنة ١٩٤٤، فقبلها كان التمويل يتكون من قروض وهبات ثنائية ومتعددة الأطراف يتم تقديمها إلى الحكومات، وكان الإقراض التجاري لحكومات الدول النامية محدوداً^(٥١).

ويقدر حجم المشروعات قيد الدراسة عام ١٩٩٧، وفقاً لنظام (B.O.T) بنحو (٢٠٠) مليار دولار، أما بالنسبة إلى حجم هذا النوع من المشروعات في مصر فيقدر بما يزيد عن ثمانين مليار جنية - حتى الآن.

ونتيجة تطور الجهاز المصرفي على مستوى العالم والاتجاه نحو التخلص من القيود التي تحد من نشاط البنوك ودخول البنوك في هذه الأنشطة المستحدثة، فقد ظهر التوجه إلى فتح آفاق جديدة في التمويل^(٥٢).

وبرغم المخاطر المرتبطة بتمويل هذه المشروعات، إلا أنها لاقت إقبالاً من البنوك التجارية، بفضل الأرباح العالية التي تحققها البنوك من هذه المشروعات، بالمقارنة بغيرها من المشروعات الأخرى.

(٥٠) أ. إبراهيم زكي، نظرة عامة في عقود البناء والتشغيل ونقل الملكية (B.O.T)، ضمن مجموعة

أبحاث، بعنوان مشروعات البوت (B.O.T وأخواتها) الجوانب القانونية والاقتصادية، طبعة ٢٠٠١ ص ١١٢.

(٥١) دليل منظمة اليونيدو ص ١٧٩.

(٥٢) د. أحمد رشاد سلام، المرجع السابق ص ١١٨ - ١٢٣.

ولذلك فإن أغلب مشروعات البوت يتم تمويلها بشكل رئيسي من طريق البنوك التجارية، لأن هذه البنوك تعد من مؤسسات الإقراض لم يعتمد على التدفقات النقدية مع عدم وجود حق الرجوع على المساهمين.

وكانت شركات النفط والتعدين أول من قام بتطوير هذا النوع من الإقراض^(٥٣). وبدأت البنوك المصرية الآن الاتجاه إلى تمويل مشروعات (B.O.T)، ونتمنى أن يتزايد هذا الدور في المرحلة القادمة، خاصة بعد اتجاهها إلى العمل المصرفي الشامل الذي يعد بدوره تنوعاً في أنشطة البنوك، التي تساعد في تمويل هذه المشروعات. وتمارس البنوك هذه الأنشطة في أشكال متعددة ومتنوعة، ونستطيع الإشارة إلى أهم أشكال وصور هذا التمويل الذي تقدمه البنوك إلى هذه المشروعات^(٥٤).

أولاً: المساهمة في إنشاء الشركات التي تتولى تنفيذ هذه المشروعات، بالقيام بدور وكيل المؤسسين، وتلقى الاكتتابات والمساهمة في إعداد الدراسات والترويج لها. **ثانياً:** المساهمة المباشرة بنسبة في رأس مال هذه الشركات، عن طريق محفظة الأوراق المالية الخاصة بالبنك.

ثالثاً: تقديم التمويل قصير وطويل الأجل، بالإضافة إلى الخدمات المصرفية المعتادة.

رابعاً: المشاركة في كونسرتيوم محلي أو خارجي لتمويل المشروعات التي تنفذها هذه الشركات.

خامساً: توظيف جزء من فائض السيولة لدى البنوك لهذا التمويل. بالإضافة إلى دورها في تنشيط سوق رأس المال، والمساهمة في عملية التنمية الاقتصادية.

وبالرغم من أن مصر من أول دول العالم التي عرفت نظام الامتياز في أول القرن التاسع عشر، إلا أنها لم تهتم بهذا النوع من المشروعات مرة ثانية إلا منذ عام ١٩٩٦ حيث بدأ الاهتمام بها يتزايد بصورة واضحة.

وكان لتوجهات المنظمات الدولية؛ مثل البنك الدولي، ومؤسسة التمويل الدولية، ومنظمة اليونيدو، أثر في توجه اهتمام الدول النامية إلى هذه المشروعات.

^(٥٣) دليل منظمة اليونيدو ص ١٨٥.

^(٥٤) د. رشدي صالح عبد الفتاح، دور البنوك في تمويل مشروعات البنية الأساسية بنظام (B.O.T) بحث مقدم إلى مركز القاهرة الإقليمي، المؤتمر الدولي عن عقود ٢٩-٢٨، (B.O.T) أكتوبر ٢٠٠٠ ص ٦.

ولا تقدم البنوك هذا التمويل إلا في حدود ائنة بالنسبة إلى البنك، حيث تراعي البنوك عدة اعتبارات في هذا الشأن أهمها:

١- أن لا يزيد حجم التمويل أو القرض الذي يمنحه البنك لأي مشروع عن ٣٠٧ من القاعدة الرأسمالية للبنك أو بنسبة (١:١) بمعنى الا تساهم البنوك، سواء بالقرض أو المساهمة بنسبة تزيد عن ٥٠% من تكلفة المشروع، ويساهم المستثمر بالنسبة الأخرى.

٢- لأن تمويل هذه المشروعات يمثل استشارات طويلة الأجل، سواء لصالح المستثمر الأجنبي أو المصري، ولأن غالبية موارد البنوك المصرية (حوالي ٥٥٧) قصيرة الأجل، فلذلك يجب أن يكون هناك تنوع في الموارد، والمتبع في البنوك الشاملة أن تقديم تمويل للمستثمر الأجنبي في مثل هذه المشروعات يتطلب توفير عملات أجنبية لاستيراد مكونات أو تحويل فوائض مالية، الأمر الذي يشكل مخاطر إضافية على البنوك (مخاطر أسعار الصرف ومخاطر الائتمان).

٣- ولهذا فإن البنوك في حاجة مستمرة إلى مراجعة سياستها الاستثمارية، على أن لا يغيب عنا أن هذه المشروعات تقام في مصر وتعمل من أجل تحقيق تنمية اقتصادية واجتماعية ضرورية تعود على المجتمع بالخير فيجب أن يكون للبنك وظيفة تنموية في المجتمع^(٥٥).

الخطوات التي تتبعها البنوك المصرية لتمويل هذه المشروعات:

هناك عدة خطوات يتم إتباعها مع مراعاة القواعد التي تحكم الاستثمار أو الإقراض في هذا الشأن، ويختلف الأمر في حالة المساهمة في شركة المشروع أو منح التزام مصرفي لمشروع قائم:

١- بالنسبة إلى المساهمة في إنشاء شركات تعمل وفق نظام (B.O.T):

يقوم البنك بإعداد الدراسة المبدئية بالاتفاق مع المؤسسين، ويتم تحديد مساهمة البنك حسب نوع النشاط وحجمه، والعائد المتوقع منه، والمدة واعتبارات تتعلق بالمؤسسين، ويتولى البنك تلقي الاكتتابات حتى يتم إنشاء الشركة، ومزاولتها لوظائفها، واستمرار الإشراف والمتابعة باعتباره من المؤسسين.

٢- في حالة قيام البنك بتمويل الشركة:

يتم دراسة الطلب المقدم من الشركة وإعادة دراسة الجدوى الاقتصادية وإعداد دراسة بمعرفة البنك، وهذه الامور مستحدثة، ويقوم بها البنك طبقا لما يلي:

(٥٥) خالد محمد عبد الله العطية، المرجع السابق، ص ٣٥، ٣٦.

- أ- يتم دراسة طلب الائتمان المقدم وفقا لكل حالة وطبيعتها ونوعية النشاط، والضوابط التي تحكمه في ضوء اعتبارات التي يقدرها البنك وحجم السوق.
- ب- هذه مشروعات جديدة يجب التعامل معها بفكر جديد وضوابط مع العائد المتوقع، وفي ضوء الضمانات التي تقدمها الحكومة.
- ج- هذه المشروعات تعتمد على مبدأ العائد المتوقع، أو التدفقات النقدية التي سيتم تحقيقها، ولذلك تحتاج إلى دراسة أكثر شمولاً واتساعاً.
- د- أهم ما يشغل العاملين في إدارات الائتمان المصرفي، هو الضمانات التي تمكن البنك من استرداد أمواله^(٥٦).
- وتوجد ضمانات مستحدثة تختلف حسب نوع المشروع وطبيعته، مثل الرهن الحيازي لأصول المشروع، وحق البنك في الحصول على الإيرادات مباشرة، عن طريق عقد ثلاثي بين البنك والمشروع والمستأجر، وفي حالات معينة، كما في حالة شركات الكهرباء تشتري الدولة الطاقة، سواء استخدمتها أم لم تستخدمها، ويمكن التمويل في هذه الحالة بضمان العقد الحكومي.
- وفي مشروعات أخرى مثل الطرق والموانئ والمطارات، يتم تحصيل الرسوم وتوريدها إلى البنك، وكذلك إيرادات الملحقات مثل الكافيتريات وغيرها.
- ومن هذه الضمانات أيضا أن يشترط البنك الدائن ألا يتم الاقتراض من أي جهة أخرى إلا بعد الرجوع إلى البنك.
- فضلا عن ذلك، يمكن الاتفاق على رهن الفوائد التي يمكن الحصول عليها، مثل بوالص التأمين، وكذلك التأمين الشامل على المشروع ضد المخاطر.
- ومن هنا كذلك حق البنك في استلام المشروع من شركة المشروع عند فشلها في تنفيذ التزاماتها، والاستعانة بجهات أخرى تتولى تنفيذ العملية
- أخيرا يمكن الإشارة إلى أن البنوك تسعى دائما للحصول على دعم الحكومة وضمان تنفيذ التزاماتها^(٥٧).

المطلب الثالث

دور أسواق رؤوس الأموال في تمويل عقود (B.O.T)

من الأفضل أن يتعدد رأس المال المشارك في تمويل المشروع طبقا لهذا النظام. وهذه المصادر هي:

^(٥٦) خالد محمد عبد الله العطية، المرجع السابق، ص ٣٥، ٣٦.

^(٥٧) أ.د. رشدي صالح عبد الفتاح صالح، المربع السابق من ١٢٣.

١- الأسهم.

٢- الديون.

٣- آليات تمويل مختلطة.

وتختلف هذه المصادر باختلاف مراحل المشروع^(٥٨).
وتعرض لهذه المصادر فيها يلي.

أولاً: الاكتتاب بالأسهم:

في هذه الطريقة يتم الحصول على رأس المال عن طريق مؤسسي المشروع أو غيرهم، ممن يدخلون مساهمين بحصة في شركة المشروع^(٥٩).
وعلى مؤسسي المشروع تقديم مزايا تمنح المقرضين أولوية في الحصول على حقوقهم، أي أن مؤسسي المشروع يوافقون على تأخير الحصول على نصيبهم في الأرباح إلى ما بعد سداد حصص الآخرين من مقدمي رؤوس الأموال.

ثانياً: التمويل بالدين أو التمويل بالقروض:

وهو عكس الاكتتاب عن طريق الأسهم وله أولوية بين طرق تمويل الاستثمار، ويمكن الحصول على القروض من عدة مؤسسات تمويل محلية، - ومن المستثمرين والوكالات المصدرة للائتمان والمنظمات الثنائية، وتستخدم في العادة أموال مستمدة من ودائع قصيرة أو متوسطة الأجل تُحصل عليها المصارف عوائد بأسعار فائدة عائمة، وبالتالي فإن القروض المقدمة من المصارف التجارية تخضع لأسعار فائدة عائمة ولها عائد قصير، وعند استحقاقها تكون مدته غالباً أكثر من مدة المشروع.

ثالثاً: آليات تمويل مختلطة:

تجمع هذه الطريقة في التمويل بين التمويل بالأسهم والتمويل بالقروض، وقد ترتب على هذه الخاصية أن ترتب هذه الطريقة في الحصول على مستحقاتها يقع بين النوعين السابقين.

^(٥٨) انظر

Jeffery, Delmon: Boo, B.O.T Acommercial and contractual guid, 2000.Suleet and Maxwell. lodon B.O.T project are large and complex undertakings usually involving major infrastructure such as roads and peer plants p 199

- مشار إليه في د. أحمد رشاد محمود سلام، المرجع السابق ص ١٢٦.

^(٥٩) قليل منظمة اليونيدو ص ١٨١. ومن الأمثلة لنظام الاكتتاب بالأسهم نفق خليج سيدني، معبر جسر

دارت فورد.

من أمثلة هذه الطريقة: القروض التابعة والأسهم المميزة.

ولجذب هذا النوع من رأس المال قد يتم منح مقدمي القروض إمكانية المشاركة في المكاسب الرأسمالية، بإصدار أسهم وسندات مفضلة أو قابلة للتحويل، وأحيانا يخير مقدمو القروض في اكتتاب أسهم مع صاحب الامتياز بأسعار مفضلة^(٦٠).

رابعاً: نسبة الديون إلى أسهم رأس المال:

لأن المقرضين يحرصون على جنى أكبر فائدة، فإنهم يحرصون على التزام المشاركين بحماية أصحاب القروض حماية إضافية، عن طريق زيادة رأس مال المشروع^(٦١) والحرص على عدم زيادة الديون عن نسبة معينة من رأس المال، بحيث تكون الموازنة الفعلية لنسبة رأس المال المدين مقارنة بالأسهم وثيقة الصلة بمخاطر المشروع وطبيعته وقيمه^(٦٢).

وما زالت البنوك تتردد في منح القروض لهذه المشروعات مثلما حدث في مشروع كهرباء بور سعيد وشمال خليج السويس، حيث رفضت البنوك تزويد الهيئة بقرض ١٥٠ مليون دولار، معللة ذلك بعدم وجود موارد دولارية كافية لديها.

ويعتمد هذا المصدر التمويلي على التدفقات النقدية للمشروع، مع عدم وجود حق بالرجوع للمساهمين، وأول من قام بتطوير ذلك النوع من التمويل هي شركات النفط والتعدين^(٦٣).

وتجمع الأموال في سوق رأس المال بتوظيف الأسهم المفضلة وغيرها من الصكوك القابلة للتداول في سوق للأوراق المالية معترف بها، وفي الأحوال العادية لعرض

^(٦٠) دليل منظمة اليونيدو ص ١٨٢.

^(٦١) د. محمد عبد القادر عطية، دراسات الجدوى التجارية والاقتصادية والاجتماعية مع مشروعات (B.O.T) طبعة ٢٠٠٠ / ٢٠٠١، ص ٦٣٥ وما بعدها.

^(٦٢) مثال: مساهمة البنوك المصرية في تمويل محطة كهرباء سيدي كرير، حيث كانت التكلفة التقديرية ٤٢٠ مليون دولار، تمت المساهمة في الإقراض على الوجه التالي: مجموعة بكتل الأمريكية وشركة المشروع ساهمت بمبلغ ١١٠ مليون دولار، البنك الأهلي المصري والبنك التجاري الدولي في مصر ساهما بقرض قيمته ١٨٠ مليون، بنك أن امروينك بارى با، بنك سوسيتيه جنرال (درسدنر كلينورت بنسون) منح قرض قيمته ١٣٠ مليون دولار مساهمات (حقوق ملكية القروض المصرفية ٧٥ من التكاليف انظر في هذه البيانات: د. رشدى صالح عبد الفتاح صالح، الجهاز المصرفي المصري وتمويل مشروعات (B.O.T)، مؤتمر ٢٠٠١ القاهرة ص ١٣٦.

^(٦٣) انظر في هذا:

C.walker and A.J. smith privatized infrastructure (the B.O.T Approach) p 90

الصكوك القابلة للتداول على الجمهور لا بد من الحصول على موافقة الجهات المختصة وقد لا يكون للسندات وغيرها من الصكوك القابلة للتداول أي ضمان آخر غير الضمان العام والثقة التي يحظى بها المصدر، وقد تكون مضمونة برهن أو حق امتياز على ممتلكات معينة. وعادة ما يكون الوصول إلى أسواق رؤوس الأموال متاحا للمراكز العامة القائمة بالفعل وذات السجل التجاري، بقدر أكبر مما يتاح للشركات المنشئة لمشروعات البنية الأساسية التي تفتقر إلى الائتمان المطلوب، وهناك بعض من أسواق الأوراق المالية تشترط أن يكون لدى الشركة المصدرة سجل تجاري في فترة محددة قبل السماح لها بإصدار صكوك قابلة للتداول^(٦٤).

المطلب الرابع

التمويل من جانب المؤسسات الإسلامية والمؤسسات الدولية

١- المؤسسات المالية الإسلامية

إذا كانت مقاصد الشريعة الإسلامية تجمع بين حراسة الدين وسياسة الدنيا، كما يقول الماوردي، فإن من سياسة الدنيا أن تقوم الدولة بتوفير الخدمات للمواطنين عن طريق إنشاء المرافق واستغلالها في صالح المواطنين.

وليس هناك مانع شرعي من استخدام هذا النوع من العقود^(٦٥)، إما باعتبارها مستحدثة تتوافر فيها ضوابط العقود الشرعية، أو باعتبارها عقدا مركبا من عدة عقود لا يوجد في أي منها مانع شرعي، حيث تعتبر المشروعات التي تتم باستخدام هذه العقود، والتي تتعلق بالبنية الأساسية من الأولويات، لأنها تهدف إلى توفير المرافق العامة الضرورية للمسلمين^(٦٦). فضلا عن إمكانية اشتراك أكثر من مصرف واحد في تمويل هذه المرافق، وبالتالي زيادة استثمار هذه المصارف، ولصالح الدولة أيضا^(٦٧).

ويمكن أن يقدم التمويل في صور متعددة:

١- عن طريق المشاركة والمساهمة في النشاط الاستثماري وعن طريق تمويل النفقات الجارية والمتغيرة والمشاركة ثانية في رأس المال حسب نوع المشروع.

(٦٤) د. رشدي صالح عبد الفتاح صالح، المرجع السابق ص ١٢٣ وما بعدها.

(٦٥) د. محمد عبد الحليم عمر، الجوانب الشرعية الاقتصادية لنظام (B.O.T)، الحلقة النقاشية السابعة عشرة، مركز صالح كامل الاقتصاد الإسلامي، القاهرة ٢٠٠٠، ص ٨٥.

(٦٦) د. حسن يوسف داود، المصارف الإسلامية والتنمية الصناعية، دار الفكر العربي ١٩٩٨، ص ٢٩ وما بعدها.

(٦٧) د. رشدي صالح عبد الفتاح صالح، المرجع السابق ص ٣١١ وما بعدها.

٢- استخدام المشاركات المتناقصة، والانسحاب من المشاركة في المشروع بالتدرج، بعد سداد حصة المصرف بالتدريج من الأرباح.

٣- عن طريق صكوك الاستثمار: وهي ذات عائد متغير، ولا يجوز أن تجاوز عشرة أمثال رأس مال الشركة، ولا يجوز إصدار صكوك بأكثر أو أقل من قيمتها، وتكون التزامات أصحاب الحقوق متساوية، ولأصحاب الصكوك حق المشاركة في الأرباح دون الإدارة.

٤- عن طريق صناديق الاستثمار الإسلامية، من خلال شراء أسهم هذه المشروعات عن طريق حسابات الاستثمار العامة، أو المرتبطة بمشروعات معينة، ويتم الترويج لها واستخدامها، ولذلك تسعى المؤسسات المالية الإسلامية إلى تمويل مشروعات (B.O.T) عن طريق الصور السابقة مما يجعلها تعمل على متابعة جميع مراحل المشروع

٢- دور المؤسسات المالية الدولية:

تؤدي المؤسسات المالية الدولية دوراً كبيراً في هذا المجال، بتقديم القروض أو الكفالة أو رؤوس الأموال لمشروعات البنية الأساسية الممولة عن طريق القطاع الخاص. كما أن هذه المؤسسات قد تساعد في تكوين الاتحادات اللازمة لتقديم القروض إلى المشروعات^(٦٨).

ومن الجائز أن تقدم بعض المؤسسات المالية الدولية رؤوس أموال سهمية، وذلك باستثمار الأموال في صناديق أسواق رؤوس الأموال المتخصصة في الضمانات التي يصدرها متعهدو البنية الأساسية. كذلك قد تقدم هذه المؤسسات كفالات تجاه المخاطر السياسية، أو من وضع مبالغ النقد الأجنبي، أو منح الموافقات التنظيمية اللازمة، وقد تيسر إتاحة ذلك لشركة المشروع لجمع الأموال في السوق المالية الدولية^(٦٩).

وهناك صلة وثيقة بين الجانب التمويلي والتقييم المالي لهذه المشروعات، لمعرفة مدى قدرة المشروع على الاستمرار، فضلاً عن أن هذا التقييم يوضح مدى توافر الأموال اللازمة لتنفيذ المشروع حسب دراسة الجدوى الاقتصادية وبيان التكلفة الفعلية للإنشاءات والتشغيل والعائد المتوقع طوال فترة العقد.

وعن طريق التقييم المالي أيضاً يمكن أن يتم التعرف على التدفقات النقدية الداخلة والخارجة المتوقعة للمشروع، والتي يعتمد عليها الكفلاء والدائنون لمعرفة العائد المتوقع

^(٦٨) انظر: د. أحمد رشاد محمود سلام، الرسالة السابقة ص ١٣٤، ١٣٥.

^(٦٩) تقرير الأمين العام للأمم المتحدة، لجنة الأمم المتحدة للقانون التجاري الدولي، الدورة الحادية والثلاثون ١٢-١ يونيو ١٩٩٨ ص ١٥، ١٦.

من المشروع. كذلك تظهر أهميته التقويم في أنه يقدر حجم الفجوة التمويلية التي يجب الوفاء بها عن طريق الغير، وفي النهاية فإن التقويم المالي يطمئن المقرضين أن المشروع يستطيع خدمة ديونه خلال فترة القرض دون عوائق^(٧٠).

ويلاحظ أن بعض المقرضين قد لا يعتمدون على التقويم المالي للمشروع الذي بعده الكفاءة أو الحكومة، أو الهيئة المضيفة، حيث يقومون بإجراء هذا التقويم بأنفسهم، خوفاً من مبالغة الحكومة فيها، لذلك ينبغي على الجهات التي تقوم بذلك أن تتمتع بالحياد التام، فتظهر جوانب القوة وجوانب الضعف للمشروع بصورة تكاد تكون أقرب إلى الحقيقة.

المطلب الخامس

التمويل من جانب القطاعين العام والخاص

قد يتم الجمع بين رؤوس الأموال العامة ورؤوس الأموال الخاصة لتمويل مشروعات (B.O.T). وقد تكون الأموال العامة من الإيرادات الحكومية أو لاقتراض السيادة، وقد يجمع بينها وبين أموال القطاع الخاص على سبيل الاستثمار الأولى أو المدفوعات الطويلة الأجل، وقد تتم في شكل منح أو ضمانات حكومية. وقد تشارك الحكومة بأسهم مع صاحب الامتياز، وبذلك تقلل الدين المطلوب من القطاع الخاص^(٧١).

ويقوم التمويل على المزج بين حقوق الملكية ورأسمال تضاف إليه الديون، وهذا المزج يحقق أكثر من هدف:

- ١- جذب اهتمام القطاع الخاص إلى مشروعات البنية الأساسية.
- ٢- تحمل المشروع مخاطر التمويل، دون القائمين عليه أو الحكومة أو المستثمرين.
- ٣- ضرورة توافر عائد للمساهمين.
- ٤- حماية الثروات الوطنية وذلك عن طريق الاستثمار الأمثل في أفضل المشروعات وأكثرها فائدة، وزيادة للناتج القومي ورفع مستوى المعيشة.
- ٥- الاستفادة من مزايا المنافسة^(٧٢).

^(٧٠) شريف أبو العزم: المرجع السابق ص ٧٢، ٧٣، أ. إبراهيم زكى بحث نظره عامة في عقود (B.O.T) وأخوانه الجوانب القانونية والاقتصادية إعداد مجموعة من الخبراء وأساتذة الجامعات، من ١١٢، أ. خالد محمد عبد الله العطية ص ٣٧.

^(٧١) د. أحمد رشاد محمود سلام، الرسالة السابقة، ص ١٣٦.

^(٧٢) د. رشدى صالح عبد الفتاح صالح المرجع السابق ص ١٦٣، ١٦٤.

المراجع

- إبراهيم زكي، نظرة عامة في عقود البناء والتشغيل ونقل الملكية (B.O.T)، ضمن مجموعة أبحاث، بعنوان مشروعات البوت (B.O.T) وأخواتها الجوانب القانونية والاقتصادية، طبعة ٢٠٠١.
- تقرير الأمين العام للأمم المتحدة، لجنة الأمم المتحدة للقانون التجاري الدولي، الدورة الحادية والثلاثون ١٢-١ يونيو ١٩٩٨.
- خالد محمد عبد الله العطية، النظام القانوني لعقود التشييد والتشغيل ونقل الملكية، رسالة ماجستير، كلية الحقوق، جامعة القاهرة ١٩٩٩.
- د حسن يوسف داود، المصارف الإسلامية والتنمية الصناعية، دار الفكر العربي ١٩٩٨.
- د ماجد راغب الطلو، القانون الإداري، دار المطبوعات الجامعية، طبعة ١٩٨٧.
- د. احمد رشاد محمود سلام، عقد الإنشاء والإدارة وتحويل الملكية B.O.T فى محال العلاقات الدولية الخاصة: دراسة تحليلية للعقد ومراحل تنفيذه وكيفية تمويله ومخاطره وطبيعته القانونية وقدرته على نقل التكنولوجيا وكيفية تسوية منازعات العقد والقانون الواجب التطبيق القاهرة: دار النهضة العربية، ٢٠٠٤.
- د. أحمد سلامة بدر، العقود الإدارية وعقود الـ B.O.T، دار النهضة العربية، ٢٠٠٣.
- د. جابر نصار، المناقصات، دراسة مقارنة في القانون المصري والفرنسي والقانون النموذجي للأمم المتحدة، الطبعة الثانية ٢٠٠٢، دار النهضة العربية.
- د. جابر نصار، عقود الـ B.O.T، دار النهضة العربية، ٢٠٠٢.
- د. د. جيهان حسن سيد أحمد: عقود البوت والتطور الحديث لعقد الالتزام، دراسة نقدية للنظرية التقليدية، دار النهضة العربية، ط١، ٢٠٠٢.
- د. رشدي صالح عبد الفتاح، دور البنوك في تمويل مشروعات البنية الأساسية بنظام (B.O.T) بحث مقدم إلى مركز القاهرة الإقليمي، المؤتمر الدولي عن عقود ٢٩ - ٢٨ (B.O.T) أكتوبر ٢٠٠٠
- د. سامي عبد الباقي أو صالح، البدائل القانونية لترسية مشروعات البنية الأساسية، دراسة خاصة لترسية المشروعات المنفذة وفقاً لآلية B.O.T، مركز التنمية الإدارية بكلية الحقوق جامعة القاهرة بتاريخ ٩ ابريل، نيسان ٢٠٠٥م.
- د. عبد القادر محمد عبد القادر، دراسة الجدوى التجارية والاقتصادية والاجتماعية مع مشروعات البوت- الطبعة الثانية ٢٠٠١.
- د. محمد بهجت الله فايد، إقامة المشروعات الاستثمارية، دار النهضة العربية، ١٩٩٧
- د. محمد حسين عبد العال، التنظيم الاتفاقي للمفاوضات العقدية، دراسة تحليلية مقارنة للوسائل القانونية لتأمين المفاوضات في عملية التجارة الدولية، دار النهضة العربية ١٩٩٨.
- د. محمد سعيد حسين أمين، العقود الإدارية، دار النهضة العربية، ط ٢٠٠٣.
- د. محمد شوقي شادي، الجدوى الاقتصادية للمشروعات الاستثمارية، دار الفكر العربي ١٩٨٤.

- د. محمد عبد الحليم عمر، الجوانب الشرعية الاقتصادية لنظام (B.O.T)، الحلقة النقاشية السابعة عشرة، مركز صالح كامل الاقتصاد الإسلامي، القاهرة ٢٠٠٠
- د. محمد عبد القادر عطية، دراسات الجدوى التجارية والاقتصادية والاجتماعية مع مشروعات (B.O.T) طبعة ٢٠٠٠ / ٢٠٠١.
- د. هاني صلاح سري الدين، التنظيم القانوني والتعاقد لمشروعات البنية الأساسية الممولة عن طريق القطاع الخاص - الطبعة الاولى ٢٠٠١ - دار النهضة العربية.
- شريف أبو العزم: المرجع السابق ص ٧٢، ٧٣، أ. إبراهيم زكى بحث نظره عامة في عقود (B.O.T) وأخوانه الجوانب القانونية والاقتصادية إعداد مجموعة من الخبراء وأساتذة الجامعات، من ١١٢، أ. خالد محمد عبد الله العطية.
- علاء محي الدين مصطفى أبو أحمد، "التحكيم في العقود الإدارية ذات الطابع الدولي"، رسالة دكتوراه، حقوق القاهرة.
- ماهر محمد احمد حامد، النظام القانوني لعقد البوت bot، جامعة المنصورة كلية الحقوق
- المحاسب، محمود محمد عثمان خضر، تجربة الهيئة العامة لموانئ البحر الأحمر في تشغيل ميناء شمال العين السخنة بنظام B.O.T، بحث مقدم إلى، مؤتمر مشروعات البنية الأساسية للمشاريع الممولة من القطاع الخاص شرم الشيخ ٢٩ - ٣٠ سبتمبر/ أيلول ٢٠٠١.
- المستشار معتز كامل مرسي، تجربة الكهرباء في المشروعات المنفذة بنظام B.O.T، بحث منشور ضمن مجموعة دراسات أصدرتها أكاديمية السادات للعلوم الإدارية فرع الدقهلية عام ٢٠٠٠.
- C.walker and A.J. smith privatized infrastructure (the B.O.T Approach)
- Christan (B), la gestion deleguee des services publiques dans le monde concession ou B.O.T..
- Doanh (D) " les rapports Entre la socite.....Art. precite.
- GANEM (P.)" Financement de Grands projets internationaux, RDAI. N°2 1997. Prectie, p.261
- Haffman, s, project financing loans based on. cash flous and contracts 1989.
- Jeffery, Delmon: Boo, B.O.T Acommercial and contractual guid, 2000.Suleet and Maxwell. lodon B.O.T project are large and complex undertakings usually involving major infrastructure such as roads and peer plants
- LONCLE (G): "la Relisation de projets D' ifrastructules.....Art. Precite.
- Zallam (A.K), les contrats interationaux de construction Exploitation- Tranafert, these paris2, 1999.